

لماذا الأردن متفوق على لبنان؟

[مروان اسكندر](#)

مصرف أردني ابتاع فروع "بنك عوده" في مصر والعراق والأردن، وهذا مؤشر مهم جداً الى التفاوت مع حفاظ الاردن على حرية التحويل.

الأردن كيان تحددت حدوده عام 1920 نتيجة اتفاقات سياسية بريطانية - فرنسية. والعائلة الهاشمية تعاملت مع تقزيم دورها بتقبة علاقتها بالقبائل والتزوي في شأن المواجهات، وصارت بعد قيام إسرائيل، الكيان الذي استقبل أكبر عدد من المهجرين الفلسطينيين، وبات استقرار الأردن معلقاً على تناغم الفلسطينيين مع القيادة الهاشمية على رغم اغتيال الملك عبدالله.

أواخر الستينات، حاول ياسر عرفات مع مسلحيه السيطرة على الحكم في الأردن، وجُبه الطموح الفلسطيني غير المبرر بصلافة شخصية الملك حسين الذي ساندته الجيش الأردني بقوة للتغلب على محاولة عرفات تسلق الحكم. وخلال تلك الحقبة المشحونة قرر الرئيس السوري حافظ الأسد ارسال عدد كبير من الدبابات لمساندة المقاتلين العرفاتيين. كانت النتيجة تدمير الدبابات السورية من قبل الجيش الأردني وتصادم استغاثة عرفات بالقيادة العرب لإنقاذ مقاتليه الذين ارادوا ازاحة الملك حسين عن قيادة الأردن. الرئيس السوري، الذي كان على خلاف مع الملك حسين يفوق في حدته خلفه مع عرفات، ساعد الفلسطينيين على الانسحاب من الأردن والتوجه عبر سوريا الى لبنان، ومنع حافظ الأسد مقاتلي عرفات من الاستقرار في سوريا.

استمر حكم الملك حسين الذي تمكن من استقطاب مساعدات اميركية سواء على صعيد امدادات القمح الاميركي، او تأمين منح للأردنيين والفلسطينيين الحائزين الجنسية الأردنية للدراسة في الولايات المتحدة، اضافة الى اعانات مالية. وخلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية حصل الأردن على مساعدة مهمة تمثلت في توفير العراق النفط الخام للتكرير في الأردن لكفاية الحاجات المحلية، كما حصل لاحقاً على مساعدة نفطية من السعودية.

الأردن البلد الصغير رأس ماله حكمة الملك حسين الذي حقق مقداراً من التفاهم مع عدد من رجال الاعمال الفلسطينيين. وخلال الحرب العراقية - الإيرانية فتح الأردن ابوابه للاجئين العراقيين، وتوافر له تدفق رأسمالي مع عدد من المهجرين العراقيين.

تدريباً استطاع الأردن تحقيق معدلات نمو مقبولة، وكان ذلك بسبب حكمة الملك حسين واتكاله على الكفايات الفلسطينية، واللبنانية خلال الازمة التي شهدها لبنان نتيجة طموح عرفات بالسيطرة على القرار اللبناني، ومواجهته بالمقاومة اللبنانية وتعرض لبنان ما بين 1967 و 1982 لحرب اهلية طالوت ارضية الانجازات اللبنانية التي حققها حكم الرئيس فؤاد شهاب ما بين 1958 و 1964، اضافة الى توسيع استقطاب لبنان للاستثمارات الاجنبية خلال رئاسة كميل شمعون ما بين 1952 و 1958، والذي كان على علاقة صداقة مع الملك حسين، كما كان لبعض اللبنانيين ومن ابرزهم المرحوم علي غندور، دور ايجابي في تطور الأردن خصوصاً في مجالات السياحة والاعلام المرئي. اليوم نشهد التفافاً حول الملك عبد الله الثاني في مقابل التحدي الذي حاول شقيقه من والده تصعيده، ونشهد ايضاً تأييداً له من الزعماء العرب، وربما الاهم من كل ذلك ان الأردن حقق قفزات انمائية وتجهيزية لم يحققها لبنان، واصبح مستوى المعيشة فيه متقدماً لـ 8-9 ملايين من سكانه بينهم نسبة ملحوظة من الفلسطينيين والعراقيين، وبعد تفجر الاوضاع في سوريا، من السوريين، وهؤلاء يبلغ عددهم مليوناً وأكثر كما هو الوضع في لبنان.

وعلى رغم ازدحام أعداد المهجرين في الأردن ونتائج اشتراكه في حرب 1967 التي خسرتها القوات العربية المشتركة ما بين مصر وسوريا والأردن، حقق الاخير نجاحاً في تطوير اقتصاده وتجهيزاته الاساسية سمح له بان يتجاوز معدل الدخل الفردي المستويات المتدنية للدخل الفردي في سوريا ولبنان، علماً ان سوريا تعاني من فقدان الحكم المركزي والقدرة على تسيير الشأن العام، وعجز النظام اللبناني منذ عام 2014 عن إحراز اي تقدم وعن استقطاب الاستثمارات، والمشاركة على الافلاس.

لماذا هذا الفرق ما بين الأردن ولبنان؟

الفرق الاساسي يعود الى خيار اسسه وركزه الملك حسين خلال توليه قيادة الأردن قبل وفاته، فهو اختار ان يتولى الشؤون الوزارية شبان تلقوا علومهم في الولايات المتحدة وبريطانيا، وتعرفوا الى وسائل ادارة الشأن العام في مناطق دراساتهم.

كما ان الملك حسين شجع على تنامي السياحة سواء لزيارة المعالم الاثرية او للتمتع بفرص السياحة في مناطق اصبحت تعج بالمنشآت الحديثة، كالعقبة. وبعد غياب الملك حسين استمر الحكم في اختيار الكفاء والافتتاح على العالم.

من اهم معالم الافتتاح انجاز حقل للطاقة الشمسية قدرته توازي 1000 ميغاواط - اي ما يزيد على الطاقة المتوفرة في لبنان - وهم ينتجون الطاقة هذه بكلفة 7 سنتات للكيلوواط/ ساعة مقابل 28 سنتاً عندنا، اضافة الى خسارة 40% على خطوط نقل الطاقة وسرقتها فتصبح الكلفة 40 سنتاً للكيلوواط/ ساعة، ونغرق في الإفلاس بسبب انعدام سياسات الطاقة الرشيدة، ورئيسنا يهدد وزيرين بضرورة تسهيل التدقيق الاجرامي لحسابات البنك المركزي... ويتناسى ان التدقيق المطلوب هو في حسابات وزارة الطاقة المسؤولة عن 65% من الدين العام واستهلاك الاحتياطات المالية بالعملة الاجنبية.

الأردن يعيش القرن الحادي والعشرين ورئيسنا يدفع البلد نحو ممارسات عقد العشرينات، أي عقد نقشي الإفلاسات.